المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأوروبي –الأمريكي

أ. بالة عمار جامعة خنشلة
باحث دكتوراه جامعة باتنة

ملخص:

كانت منطقة المغرب العربي محلا للمنافسة بين القوى الدولية الكبرى . ففي أواخر القرن التاسع عشر تدافعت القوى الأوروبية للسيطرة على المنطقة لوضع القواعد العامة لتأسيس مناطق الهيمنة للقوى الأوروبية الرئيسية في إطار الحركة الاستعمارية.واستمرت الهيمنة الأوروبية على المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة إلى أن بدأ التأسيس للنظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، أين أصبحت منطقة المغرب العربي مرشحة لاستقبال الكثير من تناقضات هذا النظام على ساحتها نظرا إلى موقعها الجيو- استراتيجي كامتداد لجنوب أوروبا، ولدورها في التحكم في المدخل الغربي للبحر المتوسط. هذا فضلا عن ثروة النفط شريان الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى تصاعد المخاطر الأمنية في المنطقة.

كما أن تفرد الولايات المتحدة بالقوة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، وسعيها إلى البحث عن مناطق نفوذ جديدة.لتحظى المنطقة المغاربية المدرجة "تاريخيا" ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بالاهتمام الأمريكي، عجل ببداية حرب خفيّة وباردة **اقليميا** بين الطرفين حول المنطقة نظرا لاعتبار جيو استراتيجي يتمثل في صعود المتغير الاقتصادي في عالم ما بعد الحرب الباردة " مرحلة مزاحمة النفوذ الاوروبي **أمريكيا** وتراجع العامل الايديولوجي الذي كان يطبع توجهات الدول أثناء الحرب الباردة.

ABSTRACT :

Historically, the Maghreb was a region had witnessed a rivalry among the major international powers, starting by the late nineteenth century, the European powers were scrambled to dominate the region using to developing a general rules to establishing a European domination areas of the major powers in the continent, within the colonial movement.

This domination was lasted after the second world war and during the cold war, till the foundation of the new world order led by the united states of America, thus the “Maghreb region” became as a candidate to receive a lot of paradoxes of this order, due to the geostrategic situation as an extension to Southern Europe, for its role to control the southern gate of the Mediterranean, it’s possession substantial oil capacities, as well as, the escalation of the new security threats in the region.

As such, the American uniqueness by power after the Soviet Union collapse, and the quest to search for new influences areas, are factors making the “Maghreb” which listed “historically”

within the European influence circle, as a contestable region falling in the American concern/ interest, which indicate the beginning of a hidden cold war in the region between the European union and the United States.

مقـدمة:

كانت منطقة المغرب العربي محلا للمنافسة بين القوى الدولية الكبرى . ففي أواخر القرن التاسع عشر تدافعت القوى الأوروبية للسيطرة على المنطقة لوضع القواعد العامة لتأسيس مناطق الهيمنة للقوى الأوروبية الرئيسية في إطار الحركة الاستعمارية.واستمرت الهيمنة الأوروبية على المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة إلى أن بدأ التأسيس للنظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، أين أصبحت منطقة المغرب العربي مرشحة لاستقبال الكثير من تناقضات هذا النظام على ساحتها نظرا إلى موقعها الجيو- استراتيجي كامتداد لجنوب أوروبا، ولدورها في التحكم في المدخل الغربي للبحر المتوسط، هذا فضلا عن ثروة النفط شريان الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى تصاعد المخاطر الأمنية في المنطقة.

كما أن تفرد الولايات المتحدة بالقوة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، وسعيها إلى البحث عن مناطق نفوذ جديدة، لتحظى المنطقة المغاربية المدرجة "تاريخيا" ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بالاهتمام الأمريكي، عجل ببداية حرب خفيّة وباردة بين الطرفين، الأمر الذي يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى تحتل منطقة المغرب العربي مكانة إستراتيجية في التوجهات التنافسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي؟**

أولا:البعد التاريخي للأهمية الجيو- استراتيجيه للمغرب العربي في السياستين الأوروبية والأمريكية:

إن ما يشكله المغرب العربي من أهمية استراتيجيه على المستوى الدولي، وخاصة في السياستين الأوروبية والأمريكية، يرجع إلى جملة من المستجدات التي طرأت على الساحة الدولية وكان لها الأثر البالغ على أوروبا والبحر الأبيض المتوسط والعالم ككل، إذ أدى انهيار الاتحاد السوفياتي وصعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى باحثة على مناطق نفوذ جديدة بعد الحرب الباردة، إلى تعاظم البعد الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي، وتزامن ذلك مع تراجع الدور السياسي والاقتصادي والثقافي المغاربي، وغير المتناسب مع الثقل الاستراتيجي المتميز للمنطقة، لتصبح بذلك محل تنافس بين القوة التقليدية في المنطقة (أوروبا)، والوافد الاستراتيجي الجديد عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

1/ الموقع الجيو-بوليتيكي للمغرب العربي: المغرب العربي متسع جغرافي ينتمي إلى حوض البحر الأبيض المتوسط، كما أن إقليمه اليابس يعتبر جزء لا يتجزأ من القارة الإفريقية بحيث يشكل

كتلة جغرافية متناسقة ومتماثلة لا تتخللها حواجز أو فواصل طبيعية، مما أوجد تشابها مناخيا بين مختلف أقاليمه، وتقاربا في نشاط السكان، ويقع المغرب العربي في شمال غرب القارة السمراء، فهو بذلك أقرب أجزائها اتصالا بأوروبا حيث يوجد على بعد 14 كلم منها، ومشكلا في الوقت ذاته الجناح الغربي للعالم العربي[1]. هذا التناغم المنفرد، جعل منطقة المغرب العربي تحظى برصيد هائل من التراكم الثقافي والحضاري,إن كان ذلك على مستوى التراث التاريخي الشاهد على تعاقب الحضارات، أو على مستوى الاهتمام بسياسة بلدانه الحاضرة، أو على مستويات التبادل التجاري والسياحي والاستثماري والثروات الطبيعية.

يبلغ تعداد المجموعة البشرية المغاربية حوالي 105 مليون نسمة أي ما يعادل 27 % من سكان العالم العربي[2]، موزعة على رقعة جغرافية تزيد مساحتها على ستة ملايين كلم أكثر من نصفها صحراء، وتمتد هذه المساحة من الحدود الشرقية لليبيا إلى شواطئ موريتانيا، أي ما يعادل 45.4 % من مساحة العالم العربي.[3] كما تحتوي المنطقة المغاربية على أراض زراعية مساحتها حوالي 22.3 مليون هكتار تعرف إنتاجية متذبذبة، وتتوافر فيها العديد من مصادر الطاقة والصناعة على رأسها: النفط والغاز (ليبيا والجزائر)، والحديد والرصاص والفوسفات (تونس، المغرب، وموريتانيا) [4] .

2/البعد التاريخي للعلاقات الأوروبية المغاربية: إن البحث في موضوع البعد التاريخي للعلاقات الأوروبية المغاربية يدفعنا إلى قراءة واضحة للتاريخ وفهم معمق للجغرافيا، ودراسة انعكاسات المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المنطقة الاورو- مغاربية.

فهناك أسباب تاريخية وحضارية مشتركة، وجيو- إستراتيجية تدفع إلى الاهتمام بمسار علاقات دول الاتحاد الأوروبي بدول المغرب العربي، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة وازدياد التنافس بين الو.م.أ والقوى الدولية الصاعدة على مناطق النفوذ في العالم، حيث يشكل المغرب العربي بأقطاره الخمسة امتدادا جغرافيا لدول الاتحاد الأوروبي، وهذا الامتداد نابع من اعتبارات تاريخية أسقطت على المفهوم الجغرافي للمغرب العربي في السياسة الأوروبية، حيث أن الماضي الحضاري والتاريخي فيه، والذي يتراوح بين **المواجهة** التي كانت تميز العلاقات الاورو- مغاربية، وذلك اعتبار أن دول المغرب العربي كانت عبارة عن مستعمرات أوروبية، ومصنفة كأراض أوروبية

[1] -. سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، فيفري 2005, ص- ص: 161- 162

[2] - احصائيات سنة 2015 حسب موقع ويكبيديا .

[3] - علي الحاج، مرجع سابق، ص 161.

[4] - مصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل، لبنان بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1989، ص45،

يفصلها البحر إقليميا عن أوروبا، **والتعاون والتعايش والتواصل الحضاري**، بعد استقلال دول المغرب العربي.[1]

من هنا تتضح خصوصية المغرب العربي في السياسة الأوروبية كموطن دائم للمصالح الأوروبية بفعل الاعتبارات السالفة الذكر، وبقائه كمنطقة للتنافس الاقتصادي بين القوى الدولية، وعلى رأسها الو.م.أ ، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة.

3/ البعد التاريخي للعلاقات الأمريكية المغاربية: إن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول المغرب العربي ليست وليدة فترة ما بعد الحرب الباردة - كما يتبادر إلى الذهن – ولا هي ضعيفة قبل السنوات العشرة المنصرمة، بل ظلت قوية حتى في ظل النفوذ الفرنسي، حيث يكفي أن قيادات الحركة الوطنية في المغرب العربي راهنت على الدور الأمريكي – أثناء الاستعمار الفرنسي – في الدفاع عن استقلالها، ملم يكن صدفة مثلا أن إعلان الحركة الوطنية المغربية عريضة المطالبة بالاستقلال في 11 جانفي 1944، ورفعها إلى الملك محمد الخامس وإلى سلطات "الحماية" الاستعمارية، جاء مباشرة بعد "لقاء الدار البيضاء" الذي جمع الملك بكل من روزفلت وتشرشل وديغول.[2]

كما حرصت الو.م.أ على تفعيل دورها ونفوذها في المغرب العربي منذ استقلال أقطاره، ومع أنها لم تستطع أن تزحزح النفوذ الاقتصادي الفرنسي فيها، إلا نفوذها السياسي كان قويا على الدوام وحرصها على أن يؤخذ رأيها في الحسبان إذا ملا تعلق الأمر بالسياسات المغاربية. إضافة إلى الحرص الأمريكي على تنمية النشاط الثقافي في بلدان المغرب العربي من خلال تأسيس العشرات من المراكز الثقافية في المدن المغاربية، والمزاحمة المستمرة للرساميل والاستثمارات الفرنسية والإسبانية و الإيطالية والألمانية من طرف الاستثمارات الأمريكية، وكلها عوامل تصب في أن منطقة المغرب العربي لم تكن مجالا مقفلا على النفوذ الأمريكي في أية حقبة من الحقب المعاصرة.

غير أن الو.م.أ لم تكتف بالنظر إلى المغرب العربي بوصفه مجرد سوق من الأسواق الممكنة، ومجالا قابلا للاستثمار الثقافي على المدى الطويل، أو كعواصم قابلة للتطويع في القضايا التي تتصل بالمصالح الحيوية الأمريكية، بل تعاملت معه بوصفه موقعا جيو-استراتيجيا حيويا لها من وجهة النظر العسكرية أيضا، وهي النظرة التي أسست للاهتمام الأمريكي بالمنطقة من مطلع الأربعينيات من القرن العشرين، وهي الفترة التي تعود إليها جذور العلاقة الأمريكية بهذه المنطقة.

---

[1] - علي الحاج، مرجع سابق، ص 163.

[2] - عبد الاله بلقزيز، "الولايات المتحدة الامريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي الى الاختراق التكتيكي"، **المستقبل العربي** ، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 259، سبتمبر 2000، ص42.

فحين قررت الولايات المتحدة دخول معترك الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء، بدأت الأهمية الجيو- إستراتيجية لمنطقة المغرب العربي وما يمكن أن يقدمه لها وجودها في هذا الموقع من امتياز فائق في المواجهة مع دول المحور، تحتل أهمية بالغة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، حيث تشكل موقعا يتحكم في المدخل الغربي للمتوسط، ويوجد على بعد 14 كلم من أوروبا ساحة الحرب، ويمكن أن يعوض عن فقدان الحلفاء للموقع الجغرافي الاسباني (نظرا لتحالف الجنرال فرانكو مع النازية والفاشية)، وعن فقدانهم للموقع الجغرافي الإيطالي الذي كان مشاركا في الحرب إلى جانب ألمانيا، إضافة إلى أن فرنسا كانت محتلة آنذاك من قبل القوات الألمانية، وأن المعبر البري الوحيد للهجوم على ألمانيا كان إما شيوعيا أو سوفياتيا، تبين إلى أي حد شكل المغرب العربي ذلك الموقع الاستراتيجي المميز الذي لا تستطيع الولايات المتحدة الاستغناء عنه في الحرب لأنه نقطة انطلاقها الوحيدة في بداية الأربعينيات لمواجهة القوات النازية في الجبهة الجنوبية للحرب في أوروبا، حيث كان الإنزال العسكري لقوات الحلفاء في مدينة الدار البيضاء المغربية، مؤشرا على البداية الرسمية لوجود عسكري أمريكي في المنطقة، حيث كان هذا الوجود العسكري يؤدي وظيفة مراقبة للنفوذ السوفياتي في إفريقيا وفي جزء من أوروبا، وهو الدور الذي لم تعترض عليه فرنسا وأوروبا كثيرا، لحاجتها آنذاك إلى الحماية الأمريكية من الخطر الشيوعي.[1]

وعلى هذا الأساس، فإن جذور العلاقة السياسة بين الو.م.أ ومنطقة المغرب العربي كانت ضرورة حيوية من المنظور الاستراتيجي الأمريكي، إلا أنها لم تعمل على إسقاط العلاقة الاوروبية (الفرنسية) – المغاربية أو إلى تقليص نفوذ فرنسا في المنطقة، بل ظلت تحترمه على قاعدة تقسيم مناطق النفوذ بين المنتصرين في الحرب العالمية الثانية.

4/ **العلاقات الاورو- أمريكية بعد الحرب الباردة**: لقد كان لعالم ما بعد الحرب الباردة تحولات جذرية في بنية النسق الدولي وذلك بانفراد الو.م.أ بزعامة العالم وهو ما ذهب إليه فرانسيس فوكوياما حينما أكد على أننا بصدد تغييرات عالمية مسبوقة[2]، بنهاية آخر المعارك الكبرى في التاريخ الإنساني بانتشار وهيمنة الايدولوجيا الليبرالية والنظام الرأسمالي.

إلا أن السؤال المطروح: هل يعني سقوط الاتحاد السوفياتي أحادية قطبية عالمية؟ فعلى الرغم من إقرار الكثير من الباحثين ذلك، إلا أن هناك من ذهب إلى القول بأن العالم أصبح متعدد الأقطاب تتوازن فيه خمس قوى قطبية على الأقل على رأسها: الو.م.أ، الاتحاد الأوروبي،

---

[1] - الرجع نفسه، ص ص 42-43 .

[2] - ليلى مرسي وأحمد وهبان، حلف شمال الاطلسي: العلاقات الاوروبية الامريكية بين التحالف والمصلحة، مصر، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001، ص303 .

اليابان، الصين وروسيا، وإن كانت هذه الأخيرة غير مرشحة بالمعايير الحديثة وعلى رأسها الاقتصادية.

ما يهمنا في هذا الإطار كنموذجين رائدين في إطار التنافس على مناطق النفوذ وعلى رأسها المنطقة المتوسطية وبالتحديد منطقة المغرب العربي وهما : الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي.

وقصد فهم طبيعة هذا التنافس، لابد من معرفة طبيعة العلاقات الأورو- أمريكية، فعلى الرغم من خروج أوروبا مدمرة بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنها أحسنت استغلال مشروعي الدعم الأمريكي (مارشال وترومان) في إعادة الإعمار، حيث كانت العلاقات بين الطرفين ميزة خاصة بأن أصبحت الدول الأوروبية عضو في **حلف الناتو** الذي تتزعمه الو.م.أ رغم وجود خلافات حول تقسيم الأدوار، إضافة إلى عدد أعضاء التحاد الأوروبي من ستة أعضاء سنة 1957 في إطار الجماعة الاوروبية، إلى خمسة عشر عضوا سنة 1995 في إطار التحاد الأوروبي الذي أصبح منافسا اقتصاديا وتجاريا وحتى سياسيا للو.م.أ على الساحة الدولية[1].

كما أن بعض الدول الاوروبية أصبحت ترى أن الدور الدفاعي للاتحاد الأوروبي يعتبر بديلا أساسيا للناتو، في محاولة لفك الارتباط عن المظلة الأمنية الأمريكية، وهو ما يعكس شكوكا حول مستقبل حلف الناتو بعد الحرب الباردة، وطرح تساؤلات فيما إذا كان وضع الأوروبيين يسمح بمنافسة الو.م. أ في ظل التبعية الأوروبية للناتو أمنيا، وهو ما دفع ببعض الدول الاوروبية وخاصة ألمانيا وفرنسا إلى الدعوة إلى بناء مؤسسات أوروبية ذاتية أكثر تماسكا وذلك في ظل وضع دولي يتميز بالفوضى والصراع المتواصل[2].

وإذا كان من الناحية الواقعية إن أوروبا لا تزال في حاجة إلى الدعم الأمريكي للاستمرار في تعزيز بناء أمنها الإقليمي، فإن الملاحظ أن المفهوم الواقعي للمصلحة الوطنية التي تعتبر معيارا أساسيا في السياسة الخارجية، هو المسيطر على العلاقات الاورو- أمريكية وذلك من منطلق سعي الاتحاد الأوروبي لفرض هيمنته عالميا أو على الأقل في المناطق المعترف بها تاريخيا بوجود مصالح أوروبية دائمة فيها، وإن كان هذا السعي يعاني من اختلاف التوجهات بين أعضائه سيما بريطانيا المعروفة بتوجهاتها الأطلسية وهو ما يبرر الرفض الفرنسي في عهد **ديغول** لانضمام بريطانيا للجماعة الأوروبية، ورفضه دخول فرنسا في أية مبادرة أمريكية[3].

---

1 -المرجع نفسه، ص352.

2 - عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والتكوينية، الجزائر، القبة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي، 2007، ص 175.

3 المرجع نفسه، ص 142 .

لأن مسألة امن أوروبا أصبحت لاتطرح أية مخاوف على الأقل من المفهوم التقليدي للأمن، فقد تحولت الخلافات الاورو- أمريكية على المسائل الاقتصادية والتجارية، خاصة بعد تصريح وزير التجارة الأمريكي بالقول:" **من الأفضل للأوروبيين أن ينشغلوا بصناعة الجبن ويتركوا الدولار الأمريكي في عليائه** "[1]

بالإضافة إلى مسألة دور منظمة التجارة العالمية بعد المؤتمر الذي عقد بشأنها في ديسمبر 1999 ولقي فشلا ذريعا نتيجة اختلاف المؤتمرين حول أسلوب عمل هذه المنظمة، بالإضافة اتجاه موقف أغلب الدول الاوروبية لخدمة مصالحها في الضفة الجنوبية من المتوسط كمنطقة إستراتيجية لها.

وبالنظر إلى اختلاف التوجهات الأوروبية حول الأقاليم الجيو- سياسية، حيث تعرف ألمانيا بتوجهاتها نحو أوروبا الشرقية، فيما تعرف السياسة البريطانية توجهات أطلسية حليفة للولايات المتحدة على مستوى **حلف الناتو**، وبالتالي فإن التنافس انحصر بين هذه الأخيرة ودول جنوب أوروبا المتوسطية وعلى رأسها فرنسا، اسبانيا، إيطاليا، واليونان.

ثانيا: أسباب الاهتمام الأوروبي والأمريكي بمنطقة المغرب العربي:

إذا كانت الإستراتيجية هي فن استخدام الجغرافية السياسية في رسم وتنفيذ الخطط الهادفة إلى تأمين المصالح البعيدة الأمد، فإن منطقة المغرب العربي بهذا المفهوم تدخل ضمن الأبعاد الإستراتيجية للسياستين: الاوروبية المكتسبة تاريخيا، والأمريكية بعد تفرد الو.م.أ بالقوة، وذلك من خلال دراسة أسباب الاهتمام الأوروبي و الأمريكي بالمنطقة والمرتبطة بمصالح اقتصادية وسياسية وأمنية وحتى ثقافية، وبالتالي المداخل التي اعتمدتها الو.م.أ لمزاحمة النفوذ الأوروبي والفرنسي على وجه الخصوص في المنطقة المغاربية.

1/أسباب الاهتمام الأوروبي بمنطقة المغرب العربي: نظرا لكون المنطقة المغاربية تعتبر قطبا مهما لتأمين المصالح الأوروبية، فقد سعت هذه الأخيرة إلى ربطها اقتصاديا بالاتحاد الأوروبي والذي تعكسه المشاريع الكبرى بين الضفتين كخط أنبوب الغاز الجزائري الذي يمر عبر المغرب إلى اسبانيا .

وقد ازداد الاهتمام الأوروبي بمنطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة، بسبب ظهور حركات إسلامية تطالب بالتمسك بالهوية العربية الإسلامية وما صاحبه ذلك من أعمال عنف في المنطقة هددت المصالح الأوروبية فيها على غرار الحالة الجزائرية، بالإضافة إلى تصاعد التهديدات الأمنية مثل الهجرة، الجريمة المنظمة، الإرهاب... [2] مما دفع بالإتحاد الأوروبي إلى بلورة

[1] - ليلى مرسي وأحمد وهبان، مرجع سابق، ص336 .

[2] - علي الحاج، مرجع سابق، ص163 .

استراتيجيات لاحتواء هذه التهديدات على اعتبار أن العامل الجغرافي جعل منطقة المغرب العربي امتدادا جيو سياسيا لأوروبا بالإضافة إلى الإرث التاريخي الاستعماري الأوروبي في المنطقة.

أما فيما يتعلق بالجانب الطبيعي، فتعتبر منطقة المغرب العربي مصدرا للمواد الخام لإنعاش الصناعات الأوروبية وسوقا لمنتجاتها لذلك سعت دول الاتحاد الأوروبي لإنشاء العديد من الصناعات الخفيفة كالأسمدة والاسمنت كما سعت لتقنين العلاقة بين منتجي النفط (جنوبا) ومستهلكيه (شمالا) كنظام الحصص...

كما عملت الدول الأوروبية على تعزيز سياسة التعاون مع البلدان المغاربية في مجالات التنمية الاقتصادية، ووضع سياسات مشتركة لمكافحة الهجرة غير السرية واستخدام العمالة وتوسيعها إلى مجلات أوسع.

وتظهر أهمية المغرب العربي بالنسبة للإتحاد الأوروبي فيما يلي :

1. أهمية السوق المغاربي كسوق نام أمام الصادرات الأوروبية، وما تفتحه من فرص استثمار للإتحاد الأوروبي كالنهر الصناعي العظيم بليبيا ومشروع أنابيب نقل الغاز الجزائري إلى أوروبا.
2. أن احتياطي النفط والغاز الطبيعي، والعديد من المواد الأولية كالفوسفات، الحديد واليورانيوم،كلها عوامل جذب اهتمام الاقتصاد الأوروبي وتأمين لاستقراره.
3. دور الفوائض المالية النفطية في فتح فرص استثمار واسعة أمام الشركات الأوروبية. [1]

وعملت هذه العوامل على تسريع وتيرة العلاقات التجارية بين دول المغرب العربي ودول التحاد الأوروبي، حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية بين الطرفين قصد تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما لتتطور مستقبلا إلى شراكة.

2/ أسباب الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي: على الرغم من أن الاعتراف الأمريكي لأوروبا – فرنسا- بحقها في بسط النفوذ على منطقة المغرب العربي فيما بين الحربين العالمية الثانية والباردة. ينهل من ثلاث عوامل لا يمكن تجاهلها : **أولها** أن هذا النفوذ لم يأت ن فراغ إنما مرده إلى الإرث الاستعماري الأوروبي الذي يضرب بجذوره في التاريخ، **وثانيها** أن الولايات المتحدة كانت مدفوعة خلال هذه الفترة إلى الحرص على احترام قسمة العمل الامبريالية أو ما يصطلح على تسميته بتقاسم الأدوار. أما **ثالثها** فهو أن الو.م.أ كانت مجبرة على ضمان التماسك في الرأسمالية العالمية من الخطر الشيوعي.

إلا أن هذا الاعتراف سرعان ما بدأ في التراجع بعد الحرب الباردة ، وخلفه التأسيس لرؤية أمريكية جديدة لمنطقة المغرب العربي قائمة على توسيع مناطق النفوذ لتشمل المنطقة

[1] - نفس المرجع السابق، ص 163 .

المغاربية على اعتبار أنه على عكس الرهانات الإستراتيجية، فإن المجال الاقتصادي لا يعرف تقاسم الأدوار. ففي ظل اقتصاد معولم يتميز بالبحث المستميت عن الأسواق فإن المنافسة لا حدود لها حتى بين الحلفاء الاستراتيجيين.[1] لقد وجدت الولايات المتحدة من الأسباب ما جعلها تولي أهمية لهذا الموقع المغاربي في إستراتيجيتها الكونية، بحيث ركزت على أربعة عوامل أسست لبداية الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي وبررته وهي:[2]

العامل الأول: على الرغم من أن إفريقيا لن تكن مجالا حيويا واستراتيجيا للو.م.أ، إلا أن الاختراق السوفياتي لها في سنوات الستينات والسبعينات، جعل الإدارة الأمريكية تولي عناية كبيرة بها لسببين على الأقل: لوجود مصالح كبرى لحلفائها الأوروبيين في القارة (فرنسا، بريطانيا وبلجيكا) ورغبتها في وقف الزحف السوفياتي، على اعتبار أنه لا يهدد مصالح حلفائها الغربيين فقط، بل ويهدد المصالح الأمريكية في مناطق أخرى على مشارف إفريقيا كالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وخاصة قناة السويس وباب المندب التي تعتبر مناطق مفصلية في الطريق التجاري البحري للنفط. وهكذا حرصت الو.م.أ على إيجاد نقطة ارتكاز عسكرية وسياسية في القارة، وفي منطقة المغرب العربي على وجه الخصوص، مثلنا حرصت على دفع بعض دوله (المغرب) إلى تقديم المساعدة لإخماد بعض الحركات الثورية في إفريقيا (التدخل في زائير-سابقا- وفي بنين مثلا)

العامل الثاني: يتعلق بالقلق الأمريكي من الدور الفعال للجزائر البومدينية سواء على صعيد القارة الأفريقية ومنظمتها الإقليمية، أو على صعيد العالم الثالث بصفة عامة، وهو دور بعث الحياة في حركة عدم الانحياز على المستوى القاري والجنوبي بصفة عامة، ليمثل شكلا من أشكال الاستئناف للدور المصري الناصري في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وما أفرزه من مدخل لانتاج فكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديدة بوصفها فكرة مناوئة لنظام الهيمنة الرأسمالية.

وعليه فإن الاهتمام الأمريكي بالجزائر لا ينصرف إلى دورها السياسي الإقليمي فحسب، بل يتعداه إلى القوة الاقتصادية كبلد منتج للطاقة، وإلى سياستها المزعجة على صعيد **"الأوبك"**.

العامل الثالث: يتصل بما اعتبرته الو.م.أ دورا تخريبيا ليبيا في المحيط الإقليمي العربي والإفريقي من خلال رعاية الزعيم الليبي الراحل **معمر القذافي** لفصائل الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية واليسار العربي، وحتى للحركة الثورية المسلحة في لإفريقيا وأمريكا اللاتينية وايرلندا، وهو ما يفسر انتقال العداء الأمريكي للنظام الليبي من خلال قصف ثكنة

[1] - Abdnnour Benantar et autres, La méditerranée occidentale, Algérie, Bejaia, CREAD, 2003, p 88

[2] - عبد الاله بلقزيز، مرجع سابق، ص 45 .

العزيزية ومحاولة اغتيال القذافي خلال عهد **ريغن**، إلى فرض الحصار على ليبيا في عهد **كلينتون** فيما يتعلق بقضية **لوكربي** .

أما **العامل الرابع** فيرتبط بصلة المغرب العربي بقضية الصراع العربي- الإسرائيلي، إذ حرصت الو.م.أ منذ الستينيات على تشجيع دول مغاربية بعينها مثل المغرب على لعب دور سياسي في ربط الجسور بين السياسة العربية الفلسطينية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى في إطار ما يعرف بعملية السلام، وأقل ما يقال حول هذا الحرص هو تقسيم المنظور الاستراتيجي الأمريكي بين أولوية العامل الاقتصادي المتمثل في إمكانية الاعتماد على النفط المغاربي الذي يثير الاهتمام الأمريكي (ليبيا والجزائر)، والدور السياسي الذي يمكن أن تلعبه كل من تونس والمغرب في إطار ما يسمى بمسار مؤتمر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA في لإطار عملية السلام كأولوية إستراتيجية في السياسة الأمريكية عالميا.[1]

3/ مداخل التغلغل الأمريكي في منطقة المغرب العربي: لعبت خمس مداخل لصالح انطلاق هذا الزخم في السياسة الأمريكية تجاه المغرب العربي:[2]

أولها: زوال الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشيوعي، وبداية العد التنازلي للعمل بمبدأ احترام خرائط النفوذ الموروثة عن حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ثانيها: اندلاع حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من تدمير للعراق ونجاح الو.م.أ في بسط الهيمنة السياسية على كامل المنطقة العربية.

ثالثها: إلغاء المسار الانتخابي في الجزائر وصعود الحركة الإسلامية المسلحة، وسوء العلاقة بين فرنسا والنظام العسكري الجديد. حيث تراوح الموقف الأمريكي تجاه ه الأزمة الجزائرية بين مرحلتين: ففي البداية أعرب الأمريكيون عن عدم اعتراضهم علي وصول إسلاميين معتدلين إلى السلطة شريطة أن يقبلوا قواعد اللعبة الديمقراطية، و ألا يتحدون المصالح الأمريكية في المغرب العربي والشرق الأوسط. حيث أبدى الأمريكيون استعدادهم للتعاون مع حكومة إسلامية في الجزائر.

إلا أن احتدام النقاش في منتصف التسعينيات بفعل تصاعد وتيرة العنف التي عرفتها الجزائر والتفجيرات التي هزت باريس 1995 التي اتهم على إثرها إسلاميون جزائريون بالضلوع فيها, بالإضافة إلى القلق المتنامي داخل الحلف الأطلسي، ومخاوف الدول العربية (تونس, المغرب ومصر) إزاء الوضع في الجزائر والنقاش العام في الو.م.أ نفسها حول الإسلام السياسي، كلها عوامل ساعدت على فتح مرحلة جديدة في التعامل الأمريكي مع الجزائر, حيث بدأ المسؤولون

---

[1] -Abdnnour Benantar et autres, Op.Cit, p 85

[2] - عبد النورين عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005، ص 70 .

الأمريكيون يحذرون من احتمال وصول نظام معادي للغرب إلى السلطة في الجزائر، وبالتالي تم الابتعاد تدريجيا عن فكرة التعايش مع نظام إسلامي في الجزائر.

رابعها: فرض الحصار الجوي على ليبيا وما وفره ذلك من اختراق سياسي كبير للو.م.أ في اتجاه حيازة المزيد من أسباب النفوذ في المنطقة، وهو ما حققته واشنطن من خلال نشاطها المكثف في العواصم المغاربية، أين أصبحت قوه ذات تأثير بالغ في صناعة القرار فيها.[1]

أما **خامسها**: فيتمثل في أزمة الصحراء الغربية، حيث استثمرت السياسة الأمريكية ملف الصحراء الغربية لتحرز تقدما جديدا في عملية الاختراق. فبعد أن كان الملف حكرا على فرنسا التي عملت ولفترة طويلة على إدارة التناقض المغربي- الجزائري حول هذا الموضوع وما ساعدها على ذلك أن المسألة ظلت مطروحة على "**منظمة الوحدة الإفريقية**" التي ترتبط بسياسية فرنسا شديد الارتباط. إلا أن نقل الملف إلى **الأمم المتحدة** بعد اعتراف **منظمة الوحدة الإفريقية** بالجمهورية الصحراوية، وانسحاب المغرب من المنظمة، اعتبر **عمليا** تحويله من دائرة "الاختصاص الفرنسي" إلى دائرة الإشراف الأمريكي المباشر. وهو إشراف تدرج من مخطط التسوية الأممي العام إلى إدارة عمليات قوات **المينورسو** في الصحراء، إلى "اتفاق **هيوستن**" وإمساك **جيمس بيكر** بالملف كاملا [2]. إلا أن الملاحظ حول الموقف الأمريكي تجاه الصحراء الغربية هو أنه لم يعبر عن انحياز صريح لأحد الطرفين، بل سار في ركب التوجهات الفرنسية المنقسمة بين إغراء الغاز الجزائري، الدور الإقليمي للمغرب في إفريقيا والشرق الأوسط، كعمود/ نموذج للمبادرات الأوروبية في المنطقة، وخاصة تلك المتعلقة بالدفع باسرائيل كلاعب فاعل ومقبول في المنظومة الأورومتوسطية مثل مسار برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط.

ثالثا:المشاريع الأوروبية والأمريكية الوافدة على منطقة المغرب العربي:

لقد لعب البعد التاريخي للعلاقات الأورو- مغاربية دورا مهما في جعل منطقة المغرب العربي ذات بعد استراتيجي.

1/ الأبعاد الإستراتيجية لمشروع الشراكة الاورو-متوسطية: لقد أرسى **مؤتمر برشلونة** المنعقد بتاريخ 28/27 نوفمبر 1995 ومن بعده مؤتمر مالطا 1997 وشتوتغارت 1999، بداية عهد جديد للعلاقات الأورو- عربية والمغاربية على وجه الخصوص، حيث أنه من بين الأهداف التي الاتحاد الأوروبي إلى تأسيس شراكة مع اثنتي عشرة دولة متوسطية، تأمين الحدود الأوروبية الجنوبية من مخاطر انتشار "الإسلام السياسي" والهجرة السرية والإرهاب. أما دوافع انخراط الدول المتوسطية، فإنها تتسم بالتباين نظرا لاختلاف المصالح وعدم وجود رؤية مشتركة، فبينما

---

[1] -. عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص 41

[2] - نفس المرجع السابق، ص 48 .

تعمل إسرائيل على اختراق النظام الإقليمي العربي ودفعه إلى القبول بها كشريك سياسي اقتصادي وثقافي، فإن الدول العربية المتوسطية قد انضمت إلى عملية برشلونة إما بهدف تفعيل الدور الأوروبي في عملية السلام أو بهدف الحصول على مساعدات اقتصادية أو مالية أو تقنية، أو بهدف دعم حوار الحضارات والثقافات.

كما يلاحظ بأن الشراكة الاورو-متوسطية تحمل بعدا استراتيجيا أوروبيا يهدف إلى جعل البحر الأبيض المتوسط، منطقة نفوذ يمكن من خلالها تحقيق الأمن الأوروبي الشامل، وخاصة في المجالين السياسي والأمني[1].

وقد تضمن المشروع المتوسطي ثلاث توجهات أساسية حاول الجمع بينها من خلال نقاط الالتقاء فبما بينها ويمكن حصرها ضمن ثلاث مستويات:

- على مستوى **الخطاب السياسي الوطني** والذي يعالج مسائل الهجرة والتطرف والإرهاب.
- على مستوى **التخطيط الإستراتيجي الوطني** والذي يتناول تأثير القضايا الداخلية لدول الجنوب على الإتحاد الأوروبي كالحروب الاهلية والصراعات الإثنية، والعمل على دراسة سبل حصرها خوفا من أن تتطور إلى تهديدات إقليمية ودولية تعرقل مسار المشروع المتوسطي الأورو- مغاربي.
- مستوى التنسيق داخل **المجلسين الوزاري والأوروبي** فيما يخص توجهات الدول داخل الإتحاد الأوروبي نتيجة لمعادلة صعبة بين ثلاث توجهات محورية داخل الاتحاد الأوروبي :

* **المحور الألماني** الذي ينصب اهتمامه حول كيفية تطوير الشراكة مع دول أوروبا الوسطى والشرقية وخلق منطقة مستقرة اقتصاديا وسياسيا في الجوار الشرقي لألمانيا.

* **المحور البريطاني** المتمسك بالتعاون الأطلسي وبتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والذي قد لا تهمه في قضايا المتوسط الأمنية إلا المصالح الإستراتيجية لحلف الأطلسي في منطقة جنوب المتوسط.

* **المحور المتوسطي** المتمثل في الدول المتوسطية الأربعة: فرنسا، اسبانيا، ايطاليا واليونان التي تعرف في تعاملاتها توجها متوسطيا [2].

وفي إطار السعي لحل هذه المعادلة الأوروبية متوسطيا، فإن المشروع المتوسطي متوقف على الموقع الذي يحتله المحور المتوسطي في موازين القوى داخل الإتحاد الأوروبي.

---

[1] - مصطفى عبد الله خشيم،"التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها النظام الإقليمي العربي في لإطار عملية برشلونة"، **المستقبل العربي**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 275 ، جانفي 2002، ص 82 .

[2] - محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا ، صنع القرار في الاتحاد الاوروبي والعلاقات العربية- الاوروبية،**المستقبل العربي**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، أوت، ص 210.

في إطاره الاقتصادي، يهدف إعلان برشلونة إلى تحقيق منطقة تبادل حر بين الدول المنخرطة في مسار الشراكة بحلول عام 2010، وذلك على مراحل، وبناء على اتفاقات الشراكة الموقعة بين الإتحاد الأوروبي وبين البلدان المتوسطية وعلى رأسها: تونس،المغرب، إسرائيل، السلطة الفلسطينية، الجزائر، والاتحاد الجمركي مع تركيا.

ولكن، هل الدول المتوسطية المغاربية قادرة على رفع القدرة التنافسية لمنتجاتها في إطار منطقة التجارة الحرة، أم أنها ستبقى مجرد سوق تجارية للمنتجات الأوروبية في إطار علاقات عدم التكافؤ التي تطبع "الشريكين".

2/ الشراكة الأمريكية- المغاربية كخط مواز للشراكة الاورو- مغاربية: في إطار عملها على عدم إقصاء المغرب العربي من إستراتيجيتها الجيو- اقتصادية العالمية اقترحت الو.م.أ عام 1997 مشروعها للشراكة مع دول المغرب العربي والمعروف باسم مبادرة "**ايزنستات**"[1] والتي تنص على ضرورة إنشاء شراكة اقتصادية بين الطرفين تشمل الولايات المتحدة من جهة وكل من تونس، الجزائر، المغرب من جهة أخرى، مستبعدة على الأقل في المرحلة الأولى كل من موريتانيا وليبيا. [2]

وقد لخص السفير الأمريكي لدى المغرب **ادوارد غابريال** المبادرة الأمريكية في العناصر التالية:

أولا: إجراء سلسلة من الحوارات المكثفة بين مسؤولي الحكومات الأربعة .

ثانيا: إجراء إصلاحات اقتصادية وإدارية بنيوية متزايدة السرعة داخل كل بلد.

ثالثا: إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص من خلال تشجيع الاستثمار بين الدول الثلاث، وبينها وبين الولايات المتحدة[3]، وذلك عبر: إلغاء الحواجز التجارية، حرية التدفقات الاستثمارية، تحرير التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة الأمريكو- مغاربية، تطوير القطاع الخاص والمساهمة في استقرار المنطقة. [4] وقد تقبلت الدول المغاربية المبادرة الأمريكية بارتياح، ونظر إليها على أنها تشكل تحولا نوعيا في ساسة واشنطن تجاه المغرب العربي، حيث انتقلت الرؤية الأمريكية للمنطقة والمبنية على أساس عسكري، إلى اعتبارها شريكا اقتصاديا محتملا.

إن ما يلاحظ على المبادرة الأمريكية للشراكة مع دول المغرب العربي الثلاث، هو حرص الإدارة الأمريكية على النظر إلى هذه الدول ككتلة واحدة وذلك من خلال تشجيع التجارة

---

[1] - سميت المبادرة على اسم وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الاقتصاد **ستيوارت ايزنستات Stuar Eizenstat**

[2] - Abdnnour Benantar et autres, Op.cit, p 86.

[3] - صلاح الدين الجورشي، "الشراكة الأمريكية المغاربية"، http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa13-11-99/namaa.asp

[4] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 169..

البينية بينها. كما أن توقيت المبادرة جاء بعد الركود الذي عرفه مسار برشلونة بالإضافة إلى أن المشروع بهذه الصيغة "شراكة" يعتبر - من منظور إستراتيجي- منافسا للشراكة الأورو متوسطية، وموجها لمنطقة تعتبر تقليديا تحت الاحتكار الاقتصادي الأوروبي، حتى إذا كان الأمريكيون يفندون هذا التنافس.

إن التركيز على مبدأ التنافس ينطلق من السعي الأوروبي لتحييد أي دخول أمريكي على في إطار مشروع الشراكة الاورو- متوسطية، وفي الوقت ذاته تفادي أي مواجهة محتملة مع واشنطن في هذا السياق، حيث رفض الإتحاد الأوروبي إشراك الو.م.أ في مؤتمر برشلونة 1995 على اعتبار أنه مخصص للدول المطلة على المتوسط، واعتقد الأوروبيون أن لعبهم لدور مكمل للسياسة الامريكية في الشرق الأوسط (الصراع العربي- الإسرائيلي)و سيطلق يدهم في المتوسط.

إلا أن طرح الولايات المتحدة لمشروع الشراكة مع دول المغرب العربي الثلاث، حتى وإن أحيط بالعديد من العقبات، إلا أنه أبان عن التراجع الحاصل في المفهوم الأمريكي لفكرة تقاسم الأدوار، وبداية التأسيس لتغلغل أمريكي في المنطقة قائم على مبدأ "**المصالح قبل كل شيء**". ولو أن هذا التأكيد مبدئيا لا ينظر إليه على أنه مصوب نحو الإتحاد الأوروبي ومشروعه للشراكة مع الدول المغاربية.

من أهم العقبات التي تواجه المبادرة الأمريكية في المنطقة نذكر:

1. استئثار دول الإتحاد الأوروبي منذ عقود بحوالي ثلثي المبادلات المغاربية مع الخارج، مما جعل إقامة شراكة مع دول المنطقة تطويرا لعلاقات قائمة، فيما يشكل التبادل التجاري مع الو.م.أ عنصرا حديث العهد وليس له جذور ولا تقاليد مع النخبة الاقتصادية المغاربية.
2. يشكل بعد المسافة عائقا حقيقيا أمام إمكانية تطوير التبادلات التجارية بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة، لأن تكلفة النقل الباهضة تزيد من الكلفة النهائية للمنتوجات، مما يؤدي إلى تقليص فرص المنافسة، وهو ما يحد من الجدوى الاقتصادية للتصدير نحو الأسواق الأمريكية والعكس صحيح[1].

أما التبادل التجاري مع دول الإتحاد الأوروبي، فإنه يكتسب وفقا لهذا المعيار ميزات تفاضلية لا يمكن للسلع الأمريكية أن تنافسها.

3/ التحرك الأوروبي"الفرنسي "مغاربيا لمواجهة الدخول الأمريكي: بناء على ما تضمنه مشروع الشراكة الأورو- متوسطية من تنوع في توجهات السياسة الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي خاصة المحورية منها كبريطانيا،ألمانيا وفرنسا، فإن درجة الاهتمام بتطوير التعاون مع الشركاء

[1] - علي الحاج، مرجع سابق، ص 169.

الجنوبيون تتفاوت بين هذه الدول باعتبار أن المصالح الفرنسية في المغرب العربي والمكتسبة تاريخيا تجعل السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة أكثر إستراتيجية ومحورية من أي سياسة خارجية أوروبية أخرى، حيث سعت فرنسا إلى إعطاء التعاون الأورو- مغاربي بعدا أكثر ديناميكية وذلك من خلال:

أ- مبادرة الحوار 5+5: اقترح الرئيس الفرنسي **فرانسوا ميتران** خلال زيارته للرباط عام 1983 مبادرة لإنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط على أن يضم المغرب، الجزائر، تونس، إيطاليا، فرنسا واسبانيا، إلا أن بعض الدول المغاربية عارضت هذه المبادرة التي تشكل أول محاولة لإرساء حوار أورو- عربي، مثل الجزائر، وذلك لاستبعادها بعض البلدان مثل ماطا وليبيا، ولتجاهلها الصراع العربي- الإسرائيلي[1].

لكن هذه المبادرة سرعان ما أعيد إحياؤها في النهاية لتتوج بعقد اجتماع روما في أكتوبر 1990 والذي شاركت فيه كل من إيطاليا،فرنسا، اسبانيا، البرتغال والدول المغاربية الخمسة إلى جانب مالطا كعضو مراقب، وخلال هذا الاجتماع تم الإعلان عن تشكيل مجموعة 4+5 التي أصبحت مجموعة 5+5 بانضمام مالطا إليها.

ثم عقدت المجموعة اجتماعها الوزاري الثاني في الجزائر أكتوبر 1991، والذي انبثق عنه إحداث ثماني فرق همل وزارية لغاية ضبط برامج التبادل والتعاون بين دول غربي المتوسط، وكان من المفروض عقد اجتماع على مستوى القمة سنة 1992 بتونس إلا أن هذا الحوار تعطل بسبب العقوبات الأممية على ليبيا في جانفي 1992[2].

وتجمد الحوار على امتداد عشرية كاملة (1991-2001)، ليبعث من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية أعضاء المجموعة في جانفي 2001 بلشبونة.

ويمكن إرجاع العوامل التي أدت سرعت هذا التنشيط إلى: تراجع مسار برشلونة، إطلاق الم.م.أ لمشروع شراكة مع الدول المغاربية، توقف عملية السلام، تداعيات تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر، تفاقم ظاهرة الهجرة السرية، وخوف الدول المغاربية من تجاهل الإتحاد الأوروبي لها بعد توسيعه شرقا في 2004 بانضمام عشر دول من أوروبا الشرقية دفعة واحدة.

وعلى الرغم من أن مبادرة حوار 5+5 حركتها كثافة العلاقات بين ضفتي المتوسط، إلا ان الهدف المخفي يتمثل في فك الارتباط بين حوضي المتوسط الغربي والشرقي تفاديا للصراع العربي- الإسرائيلي، وهو ما يمثل محاولة فرنسية لايجاد إطار أكثر تخصصا في التعامل مع الدول المغاربية بعيدا عن الصراع الحاصل على مستوى التوجهات داخل الدول المحورية في الإتحاد

---

1 - المنذر الرزقي،"الحوار 5+5:دفع جهوي لمسار إقليمي" http://doc.abhatoo.net.ma/img/doc/afkar7.1.doc

2 - نفس المرجع السابق.

الأوروبي، وتأكيدا للارتباط التاريخي المصلحي لفرنسا بالمنطقة المغاربية التي شهدت دخولا أمريكيا قويا بعد الحرب الباردة.

2- مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط: جاءت فكرة الإتحاد من أجل المتوسط كدفع جديد لما تضمنه مشروع برشلونة مؤتمر برشلونة 1995 باقتراح من الرئيس الفرنسي السابق **نيكولا ساركوزي**، وبالتالي فهو تطوير وتدارك للمشاريع السابقة.وقد مر هذا بمرحلتين متمايزتين قبل طرحه:

الأولى: إتحاد متوسطي محدود من حيث العضوية، حيث اقتصر على الدول المطلة على المتوسط من الضفتين الشمالية والجنوبية.

الثانية: إتحاد متوسطي يضم دول الاتحاد الأوروبي والدول المطلة على المتوسط في الضفة الجنوبية، وهو الطرح الذي جاء بضغط ألماني، حيث عارضت ألمانيا المقترح الأول نتيجة استثنائها منه، والتشكيك في نوايا هذا التوجه الفرنسي الجديد في المنطقة باعتبار أن ذلك قد يعطل مسار الاتحاد الأوروبي، ويعرقل تحقيق أهدافه.

يهدف **ساركوزي** ومن ورائه فرنسا عبر مشروع الإتحاد من أجل المتوسط إلى:

1. تخفيف المد الأمريكي الذي يتجه نحو القارة الإفريقية بشمالها ووسطها وجنوبها، وربط دول المغرب العربي بأوروبا بروابط راسخة. فالولايات المتحدة تنافس – بقوة – النفوذ الفرنسي، وتهدد هذا النفوذ. وعلى سبيل المثال، فقد وقعت أمريكا على اتفاقية تتيح لها استيراد 40 بالمائة من صادرات الغاز الجزائرية حتى عام 2020.
2. استغلال ضعف المشروع الأمريكي للشرق الأوسط" الكبير" بسبب النزاعات المشتعلة في العالم العربي، إما بسبب الحروب والغزوات أو الصراعات الداخلية أو التطرف الديني... وعليه فإن **ساركوزى** يبدو أكثر تواضعا من الولايات المتحدة، ذلك من خلال اقتطاع دول شمال أفريقيا والاكتفاء بها ضمن المشروع، لكي يشكل منها اتحادا اقتصاديا مع إسرائيل بعيدا عن عملية السلام المعقدة في الشرق الأوسط، وبمنأى عن مشاريع أمريكية تصطدم بالواقع ويصعب تحقيقها بسبب تدهور مكانة أمريكا في المنطقة، وتريد فرنسا إقامة كتلة اقتصادية توحد جنوب أوروبا وشمال إفريقيا وإسرائيل ويتخذ شكل اتحاد اقتصادي يشمل العرب والإسرائيليين لتنشيط الروابط التجارية بينهم باعتبار أن ذلك "أمر جوهري لمستقبل السلام في الشرق الأوسط". وهي نفس فكرة الشرق الأوسط الكبير ولكنها مطبقة في نطاق أضيق وبمشاركة أوروبية.
3. إيجاد بديل للمطلب التركي بالانضمام إلى الإتحاد الأوروبي بإعطاء تركيا دوراً قياديا في الاتحاد من أجل المتوسط، والمعروف أن الرئيس الفرنسي يعارض انضمام تركيا إلى الاتحاد

الأوروبي، وهكذا إذا لم تأخذ تركيا مكانها في أوروبا، فإنها يمكن أن تكون محوراً رئيسيا للاتحاد من أجل المتوسط ، ومن ثم يصبح هذا الاتحاد الجديد بمثابة تعويض لتركيا التي سترتبط – في هذه الحالة – بروابط متميزة مع الاتحاد الأوروبي.[1]

وعليه فإن هذه المبادرة الفرنسية يشوبها الكثير من الغموض والضبابية, لأنها تضع أمن لإسرائيل على حساب الدول العربية الأخرى كقضية مركزية, وبالتالي فهي لا تعدو أن تكون مشروعا توافقيا أورو- أمريكيا, تم تحريره على انه مبادرة أوروبية محضة.

رابعا: حدود التنافس الأوروبي الأمريكي وانعكاساته على منطقة المغرب العربي: خلف التنافس الأوروبي الأمريكي في المنطقة المغاربية، انعاكاسات عديدة يبدو أنها لم تستغل بالقدر الكافي من طرف الدول المغاربية التي تعاملت بشكل انفرادي مع المشاريع الوافدة على المنطقة مقابل التعامل مع قوى، والتي رغم حدود التنافس بينها إلا أن ذلك لم يخرج عن مفهوم "التنافس الخفي دون الصدام المباشر " .

أولا: حدود التنافس الأمريكي الأوروبي في منطقة المغرب العربي: رغم ما يقتضيه مفهوم المصلحة الوطنية من استثمار كل ما من شأنه أن يساعد على تموقع الدول عالميا، إلا أنه وفي ظل الحالة التي خرجت بها أوروبا من الحرب العالمية الثانية لا يمكنها بأي حال تحييد مجالها الاستراتيجي من التنافس الدولي وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر المساهم الأول في إعادة إعمار أوروبا.

فقد عملت المجموعة الأوروبية على تفعيل الحوار الأوروبي العربي في فترة السبعينيات خاصة بعد أن استعملت الدول العربية النفط كسلاح ضد الدول الغربية الداعمة لإسرائيل في أطار ما يسمى بالحضر النفطي العربي سنة 1973 ، وذلك قصد إعادة ترتيب مناطق النفوذ في المنطقة، وتزامن ذلك مع سقوط الاتحاد السوفياتي نهاية الثمانينيات، مما يعني زوال سبب الحاجة الأوروبية للحماية الأمريكية، وهو ما جعل الاتحاد الأوروبي يبادر إلى طرح مشروع الشراكة الأورو- متوسطية.

وفي ظل رؤيتها الإستراتيجية الجديدة التي تمتد حتى إلى شرق المتوسط، فقد عارضت بعض الدول الأوروبية كألمانيا فرنسا بلجيكا استصدار أمريكا وبريطانيا قرارا من مجلس الأمن الدولي يجيز التدخل العسكري في العراق سنة 2003 [2]. إلا أن الجدير بالاهتمام هو أنه على الرغم من أن أغتب دول الضفة الجنوبية – وعلى رأسها منطقة المغرب العربي- هي مجال استراتيجي

---

[1] - نبيل زكي، "المنافسة تحتدم حول المغرب العربي الكبير: مغزى المبادرة الفرنسية الجديدة"،
http://www.elmokhtar.net/modules.php?name=News&file=print&sid=662

[2] - صالح المسفر محمد، "مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية- الأوروبية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، بيروت، العدد: 13، 2007، ص 32.

للإتحاد الأوروبي، إلا أن هذا الأخير تصرف على نحو يعارض موقفه من الغزو الأمريكي للعراق باعتبار أن أمن مصالحه من أمن المشرق العربي (كامتداد له)، بالإضافة إلى رفضه الاعتراف بشرعية المقاومة الفلسطينية، وأكثر من ذلك انضمام فرنسا إلى الو.م.أ ومعها بريطانيا للضغط على سوريا ولبنان والسودان جراء موقفهم من فوز حماس بالانتخابات التشريعية سنة 2006[1].

كما أن مساعي أوروبا لتحقيق هيمنتها في المنطقة العربية عموما والمغاربية على وجه الخصوص، استدعى منها دعما عسكريا لإسرائيل كبديل لدورها التقليدي سابقا، حيث أن الدور البريطاني في رعاية مشروع بناء كيان إسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط لم يكن إلا كممثل للرؤية الأوروبية ككل، حيث أن فرنسا وعلى الرغم من سياستها **الديغولية**[2] الواضحة تجاه الولايات المتحدة، إلا أنها كانت مصدرا أساسيا لتسليح إسرائيل، مثل مساعدتها في بناء مفاعل **ديمونة** الإسرائيلي الواقع في صحراء النقب[3].

وعلى الرغم من أن هناك من يرجع السياسة التوافقية الأوروبية مع الولايات المتحدة إلى المتطلبات الإستراتيجية لفترة ما بعد الحرب الباردة الهادفة أساسا إلى المحافظة على التوازن في الجبهة الرأسمالية في مواجهة الخطر السوفياتي، لإضافة إلى عدم رغبة الأوروبيون في التصادم مع الو.م.أ، إلا أن هذا الطرح زال بزوال مبرراته، وبالتالي فإن هناك دواعي أكثر موضوعية منها أنه من مصلحة أمنها الإقليمي ضمان المساعدة الأمريكية في إطار الحلف الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة التي تفرض نفسها بقوة في المتوسط وعلى رأسها الهجرة السرية، الإرهاب، الجريمة المنظمة...

كما أن المبادرات الأوروبية في إطار الشراكة الأورو- متوسطية، تحمل أبعادا أمنية أكثر منها تنافسية مع الولايات المتحدة وإن كان ذلك يبقى موجودا في إطار تحقيق المصلحة الوطنية، إلا أنه يأخذ نمطا توافقيا خاصة في ظل وجود تهديدات جنوبية حقيقية لأمن أوروبا وهو ما جسده التصريح الوارد من قصر الرئاسة الفرنسي في عهد **ساركوزي** :

"أن فرنسا ترى أن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تريد الولايات المتحدة اعتماده في قمة الثماني، بات مقبولا"[4]

---

[1] - المرجع نفسه، ص 33.

[2] - عرفت العلاقات الأمريكو-فرنسية في عهد ديغول توترا واضحا حيث تميزت السياسة الخارجية الفرنسية في عهده بنزعة استقلالية عن التوجهات الأمريكية في العالم، فقد رفض ديغول –مثلا- تزويد الو.م.أ فرنسا بصواريخ غواصات متسائلا عن فائدة هذه الصواريخ في ظل غياب منصات لإطلاقها، وهو ما دفعه إلى العمل على إنجاز بوارج حربية بجهود فرنسية بحتة.

[3] - صالح المسفر محمد ، مرجع سابق، ص 41 .

[4] - نفس المرجع السابق، ص 57 .

كما أن مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط وإن كانت في الظاهر تبدو مبادرة أوروبية (فرنسية) إلا أنها تبحث في إطار إقليمي واسع لإدماج إسرائيل ، وهو ما يوحي بتقاسم المبادرة مع الطرف الأمريكي باعتبار أن قضيته المركزية في المنطقة هي أمن إسرائيل.

ثانيا: انعكاسات التنافس الأمريكي الأوروبي على منطقة المغرب العربي: لقد أدى التنافس الأورو- أمريكي في المغرب العربي إلى سعي دوله محورية للعب أدوار قيادية "انفرادية" خاصة بالنسبة للجزائر والمغرب، فقد سعت الجزائر في إطار مبدأ "التوازن الطبيعي" لفرض نفسها إقليميا وحتى دوليا بما يتناسب وثقلها السياسي والاقتصادي، وتزامن ذلك مع تحرك المغرب للعب الدور ذاته ما أدخل الدولتين في تنافس حاد حول المشاريع الوافدة إلى المنطقة سواء من الطرف الأوروبي أو الأمريكي،[1]وذلك بدل توحيد السياسات لبناء موقف تفاوضي أقوى تجاه تلك المشاريع.

فحينما اقترحت دول من المغرب العربي أن يتم التنسيق بين الحكومات بخصوص التفاوض مع الاتحاد الأوروبي، بالنسبة للمشاريع المقبلة خاصة في إطار الشراكة الأورو- مغاربية، رد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة على الاقتراح بحدة، مؤكدا:

" أن الجزائر لم تستشر حينما عمل البعض على توقيع اتفاقيات ثنائية منفردة، والآن يريدون، وفق ما عبر عنه في السياق نفسه، أن يتقاسموا معنا بعض الأوراق الاستراتيجية التي نمتلكها[2]". في إشارة غير مباشرة من قبله إلى الأهمية القصوى التي يمثلها ملف الطاقة بالنسبة لمفاوضات الجزائر مع أوروبا.

وتعكس مواقف دول المغرب العربي من مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط"، درجة التباين الحاد في مواقف الدول بشأن الاستحقاقات السياسية والاقتصادية التي تخص مستقبل المنطقة، حيث عبر الزعيم الليبي المخلوع **معمر القذافي** عن تحفظاته ومخاوفه بصدد المشروع الجديد، بكثير من الصراحة والوضوح، و أكد أن هذا المشروع يفتقد أهم عنصر من عناصر النجاح التي يفترضها أي مشروع مماثل ألا وهو شرط التكافؤ والندية، ويبدو أن ليبيا لا تريد التضحية بموقعها الريادي في الاتحاد الإفريقي من أجل أداء دور ثانوي في مشروع تكون فيه ورقتها النفطية واحتياطياتها المالية الضخمة عرضة للأطماع والمزايدات.

كما أن الموقف الجزائري من المشروع لا يختلف كثيرا عن الموقف الليبي، حتى وإن تميز ببعض الخصوصيات التي تعود لطبيعة الوضع الداخلي لهذا البلد الذي يشهد واقعاً، يجعله غير قادر في المرحلة الراهنة، على ترجمة قناعاته بصدد هذه الملفات الدولية إلى مواقف

---

[1] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 61 .

[2] - المرجع نفسه، ص 62 .

حاسمة، بالإضافة إلى أن الاقتصاد الجزائري لم يؤهل بعد بالقدر الكافي، من أجل استقبال استثمارات أوروبية كبرى .

أما الدول المغاربية الأخرى وهي المغرب وتونس وموريتانيا فلم يكن لديها ما تخسره من خلال دعمها ومشاركتها في المؤتمر المتوسطي. فتونس كانت تعلم أنها لن تحصل من الناحية الاقتصادية من هذا الاتحاد على أكثر مما حصلت عليه حتى الآن، وقد استطاعت أن تبرم اتفاقيات شراكة جد مهمة مع الجانب الأورؤوبي في مراحل سابقة وفي مجالات مختلفة. أما المغرب، فيعتبر اكبر مستفيد من الدعم المادي الذي تقدمه فرنسا كمساعدة مباشرة لدولة أجنبية، كما أن فرنسا أكدت في أكثر من مناسبة عن دعمها للاقتراح المغربي بصدد تسوية نزاع الصحراء وعبر **ساركوزي** عن ثبات الموقف الفرنسي في خطابه الذي ألقاه أمام البرلمان المغربي في زيارة له البلد[1]. أما الجانب الموريتاني فلم يكن أمامه ما يخسره، ليس لأنه حصل على ما كان يهدف للحصول عليه، وإنما لأنه وبحكم الوضعية الاقتصادية الصعبة التي يمر بها فإنه يأمل أن يستفيد من وضعيته كأفقر بلد في الاتحاد الجديد من أجل دعم برامجه التنموية.

خاتمة:

إن الدول المغاربية لا تملك إستراتيجية دفاعية ضد الاختراق الأمريكي المتزايد للمنطقة، على الرغم مما قد يسببه من آثار مدمرة لاستقلالية القرار الوطني فيها، وعلى الرغم من انه يرفع من وتيرة التنافس الأوروبي- الأمريكي على أراضيها،ويبدو بأن فرنسا وحدها هي من أدرك مخاطر ذلك الاختراق لمنطقة نفوذها المغاربية، حيث عملت على شل هذا الاختراق أو على الأقل ممانعته وذلك من خلال: تطوير العلاقات الاقتصادية مع المغرب العربي إلى المستوى الذي أثمر اتفاقات "شراكة" مع الإتحاد الاوروبي كخطوة أولى ثم السعي إلى فك الارتباط السياسي بين الولايات المتحدة والمغرب العربي، عن طريق إخراج المنظومة المغاربية من النظام "الشرق الاوسطي" الأمريكي وإدماجها في الشبكة الأوروبية عبر "النظام المتوسطي".

وانطلاقا من كل هذه المعطيات، يبدو بأن هناك استراتيجيتين أمريكية وأوروبية تجاه منطقة المغرب العربي قائمتين على التنافس،ولكن لا سياسة لدول المغرب العربي تجاه هذا التنافس الأورو- أمريكي.

قائمة المراجع:

1- الحاج علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، فيفري 2005.

2- الفيلالي مصطفى ، المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل، لبنان بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1989

[1] - عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص 49.

3- المنذر الرزقي،"الحوار 5+5:دفع جهوي لمسار إقليمي"
http://doc.abhatoo.net.ma/img/doc/afkar7.1.doc

4- بلقزيز عبد الاله ، "الولايات المتحدة الامريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي الى الاختراق التكتيكي"، **المستقبل العربي** ، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 259، سبتمبر 2000

5- بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005

6- جندلي عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والتكوينية، الجزائر، القبة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2007

7- خشيم مصطفى عبد اللّه ،"التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها النظام الإقليمي العربي في لإطار عملية برشلونة"، **المستقبل العربي**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 275 ، جانفي 2002

8- مرسي ليلى وأحمد وهبان، حلف شمال الاطلسي: العلاقات الاوروبية الامريكية بين التحالف والمصلحة، مصر، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001

9- صلاح الدين الجورشي، "الشراكة الأمريكية المغاربية"،
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa13-11-99/namaa.asp.

10-كمال محمد مصطفى وفؤاد نهرا ، صنع القرار في الاتحاد الاوروبي والعلاقات العربية- الاوروبية، **المستقبل العربي**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، أوت، ص 210.

10-محمد صالح المسفر ، "مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية- الأوروبية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، تصدرعن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، بيروت، العدد: 13، 2007

11-نبيل زكي، "المنافسة تحتدم حول المغرب العربي الكبير: مغزى المبادرة الفرنسية الجديدة http://www.elmokhtar.net/modules.php?name=News&file=print&sid=662

Abdnnour Benantar et autres, La méditerranée occidentale, Algérie, Bejaia, CREAD, 2003